الفصل الأول

أهم النظم القانونية لحضارات الشرق الأوسط

تعذر على المؤرخين إلى حد الآن معرفة أي من الحضارتين سبقت الأخرى للوجود حضارة بلاد ما بين النهرين أو حضارة مصر الفرعونية، وقد انتهت الأبحاث التاريخية إلى اعتبارهما حضارتين أصيلتين لم تؤثر إحداهما في الأخرى ولذلك نشرع في دراسة نظم بلاد ما بين النهرين نظرا لأسبقيتها في المجال القانوني ثم نظم مصر الفرعونية.[1]

المبحث الأول

النظم القانونية لحضارة بلاد ما بين النهرين

قبل التطرق لأهم المدونات القانونية في بلاد ما بين النهرين يجدر بنا أولا أن نقدم لمحة عن المجتمع العراقي القديم فيما يلي:

أولا: البنية السياسية.

تركزت الحياة في البدء عند الطرف الجنوبي من بلاد ما بين النهرين، وهنالك أنشأ السومريون أقدم حضارات العالم، ثم تتالت هجرات القبائل السامية من بلاد"أمورو" الواقعة غربي الفرات فشادت"أكاد" ثم"بابل" وبعد البابلين والكاشين سيطر الأشوريون واتخذوا"أشور" ثم"نينوى" عاصمة لهم، وأخيرا انتقلت مقاليد الأمور إلى"الكلدانين" فأعادوا"بابل" إلى سابق مجدها، فهناك ست دول تعاقبت على بلاد ما بين النهرين: الدولة السومرية، والدولة الأكادية، والدولة البابلية، والدولة الكاشية، والدولة الأشورية، والدولة الكلدانية.

ثانيا: البنية الاجتماعية.

ارتبطت البنية الاجتماعية لبلاد ما بين النهرين بحركة تدفق الشعوب وتمركزها وتنوع نشاطاتها وعلاقاتها بالخارج والحروب التي خاضتها، وقد تظافرت هذه العوامل جميعا لتكون بنية اجتماعية قامت على نظام طبقي وتكرست في قانون حمورابي، وانطلاق من ذلك وفي ضوء ما تضمنه هذا القانون انقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: طبقة الأحرار أو النبلاء، وطبقة المساكين، وطبقة العبيد.

ثالثا: البنية الدينية.

---

[1]-عبد الجليل درارجة: مرجع سابق، ص22.

لقد ارتبطت معتقدات السومريون الدينية بتنظيمهم السياسي، وارتباط نظام الحكم بالمعتقدات الدينية ناجم عن أن سكان بلاد ما بين النهرين كانوا يعتقدون بأن لكل مدينة من مدنهم إلها خاصا بها هو صاحبها وسيدها وملكها، يمارس سلطته عليها بواسطة حاكم أرضي يمثله من أبنائها يدعى"لوكيل" وهي كلمة سومرية معناها الرجل العظيم أو الملك.

رابعا: البنية الاقتصادية.

عندما هبط السومريون من الجبال الشرقية إلى بلاد ما بين النهرين أنشأوا السدود لدرء خطر الفيضان من نهري دجلة والفرات، وكانت الحقول غنية بأشجار النخيل وتنتج مختلف أنواع الحبوب والخضار، ولم يقتصر النشاط الاقتصادي على الزراعة والصيد ورعاية المواشي بل تعداه إلى الصناعة، وازدهار الصناعة يحمل في طياته الدليل على أنه كان لدول ما بين النهرين كذلك تجارة واسعة.

المطلب الأول: المدونات القانونية المشهورة الغير كاملة.

ظهرت العديد من المدونات القانونية قبل عهد"حمورابي" ولكن لم تكن لها تلك الشهرة التي انفردت بها هذه الأخير-مدونة حمورابي- والعناية العلمية ذاتها، ومن بين هذه المدونات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: إصلاحات أوركاجينا.

"**أوركاجينا**" هو أحد ملوك سلالة لكش الأولى وصاحب أقدم إصلاح اجتماعي واقتصادي معروف لحد الأن، ويرجع تاريخ تلك الاصلاحات إلى عام2355 ق.م، وقد اكتشفت تلك الاصلاحات في مدينة"**لكش**" العراقية عام 1878م حيث توجد نسخة منه، وترجمها لأول مرة العالم الفرنسي"**تورو دانجان**"، وقد ظهر أن هذا الملك الجليل قضى على المساوئ التي كانت سائدة في تلك الفترة، وخاصة ما يتعلق منها بالضرائب التي كانت مفروضة على الشعب خلاف القانون، كما أعاد أوركاجينا العدل والحرية للمواطنين، وأزال عنهم المظالم والاستغلال.[1]

الفرع الثاني: قانون أورنامو.

---

[1]-شعيب أحمد الحمداني: قانون حمورابي، بيت الحكمة، بغداد، (د.ط)، سنة1987م، ص14. فوزي رشيد: الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية، بغداد، (د.ط)، سنة1979م، ص11-12.

"**أورنامو**" هو مؤسس سلالة أور الثالثة السومارية(2111-2003ق.م)، وهو صاحب أقدم نص تشريعي في المجموعة السومارية الأكادية، ويرجع تاريخ هذه المدونة إلى عام2050ق.م، وتتكون من ديباجة و31مادة مكتوبة باللغة السومرية، وقد تم التعرف عليها في عام1952م من طرف عالم المسماريات"**صموئيل نوح كريمر**" في متحف الشرق القديم بإسطنبول بعد أن تم إيجاد قسم منها في مدينة"**نفر**" وقسم آخر في مدينة "**أور**"، وقامت فكرة هذا القانون على أن أورنامو هو خليفة الآلهة في الأرض وهو المفوض بالسلطة، وهو الساعي إلى تحقيق العدل والعدالة من خلال تنظيمه لمختلف القضايا كالزواج والطلاق والأعمال الزراعية والفائدة والجرائم والعقوبات وأحكام التعويض عن الفعل الضار.[1]

الفرع الثالث: قانون لبث عشتار.

"**لبث عشتار**" هو خامس ملوك سلالة أيسن(2017-1794ق.م)، ويرجع تاريخ هذا التشريع إلى عام1870ق.م، ويتكون من مقدمة وخاتمة و100مادة تم التعرف على حوالي47 مادة منها فقط وهي مكتوبة باللغة السومرية، وقد اكتشف هذا القانون في مدينة"**نفر**" من خلال تنقيبات قامت بها بعثة جامعة بنسلفانيا عام1947م، وقد قام بدراستها وترجمتها العالم"**فرنسيس شيل**" ونشرها لأول مرة عام1947م، يوجد نسخة من هذا القانون في متحف فيلاداليفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتبين من هذا القانون أن الغاية من وجوده هو تحقيق الخير والعدالة للسومريين والأكاديين وأن اللعنة ستنزل على من يخالف هذه الشريعة.[2]

الفرع الرابع: قانون أشنونا.

ينسب هذا القانون إلى مملكة"**أشنونا**" (تل أسمر حاليا الواقعة على نهر ديالي شرقي نهر دجلة)، ويرجع تاريخ هذا التشريع إلى عام 1930ق.م، وتبين أن صاحب التشريع هو أحد ملوك دولة أشنونا ويرجح أنه الملك"**بيلالاما**" الذي حكم هذه الدولة قرابة عام 1935ق.م، ويتكون من ديباجة و61مادة مكتوبة باللغة البابلية وقيل أكثر، وقد اكتشف هذا القانون في مدينة"**تل حرمل**" قرب بغداد من قبل المؤسسة العامة للآثار عام1945م، يوجد

---

[1]-صاحب عبيد الفتلاوي: تأريخ القانون، مكتبة الثقافة، عمان-الأردن، ط1، سنة1998م، ص76. طارق المجذوب: مرجع سابق، ص102.

[2]-صاحب عبيد الفتلاوي: مرجع سابق، ص77. شعيب أحمد الحمداني: مرجع سابق، ص16.

نسخة من هذا القانون مدونة على لوحين حجريين في المتحف العراقي ببغداد، ومن أهم المسائل التي تناولها هذا القانون نظام الطبقات الاجتماعية، ونظام الأسرة، ونظام البيوع، ونظام الزراعة، ونظام العقاب.[1]

المطلب الثاني: المدونات القانونية المشهورة الكاملة.

عرفت بلاد ما بين النهرين صدور مدونة قانونية كان لها أثر كبير في مسار علم تاريخ الشرائع القديمة، ولقد اعتمدت هذه المدونة على ما سبقها من مدونات في بلاد ما بين النهرين شكلا ومضمونا، ونظرا لأهميتها البالغة نحاول الوقوف عليها بمزيد من التحليل والبيان في مايلي:

الفرع الأول: اكتشاف قانون حمورابي.

صدرت هذه المدونة في بابل في بلاد ما بين النهرين(العراق حاليا) أثناء حكم الملك حمورابي بين 1728-1686ق.م، أي في القرن17ق.م، ولقد اكتشفت أول نسخة منه عام1901-1902م في مدينة"**سوز**" عاصمة عيلام بإيران على يد بعثة أثرية برئاسة عالم الأثار الفرنسي"**جاك دي مورجان**"، كتب هذا القانون على حجر الديوريت الأسود والذي يبلغ ارتفاعه مترين وربع، ومحيط قاعدته 1.9م وفي أعلى الحجر نرى صورة الملك حمورابي وهو واقف وقد ضم ذراعيه إلى صدره دلالة على الطاعة، وهو يتلقى أوامره من إلاه الشمش(شمش) الجالس على العرش، ثم نجد حوالي 282مادة تسبقها مقدمة ثم تليها خاتمة، ونشرت نصوصه باللغة الأكادية وبالكتابة المسمارية، وتم ترجمتها إلى اللغة الفرنسية، ومنذ ذلك الوقت توالت دراسة وترجمة هذا القانون إلى معظم اللغات الأوربية الحديثة.[2]

يوجد نسخة من هذا القانون في متحف اللوفر بفرنسا، وهي النسخة التي تم العثور عليها في مدينة سوز بإيران وقد وجدت في هذا المكان بعيدا عن بابل لأن ملك عيلام الذي غزا بابل عام1170ق.م قد حمل معه هذه النسخة إلى عاصمته كإحدى غنائم الحرب، وهناك نسخة ثانية منه في متحف بغداد، وقد عثر على عدة نسخ من هذا القانون بلغ عددها

---

[1]-صاحب عبيد الفتلاوي: مرجع سابق، ص78-79. أرزقي العربي أبرباش: مختصر تاريخ النظم القانونية والاجتماعية(القديمة-الإسلامية-الجزائرية)، دار الخلدونية، القبة-الجزائر، (د.ط)، سنة2006م، ص20.

[2]-شعيب أحمد الحمداني: مرجع سابق، ص25. صوفي حسن أبو طلبة: مرجع سابق، ص125.

اثنتين وعشرين نسخة في أماكن مختلفة في بلاد ما بين النهرين وخارجها وفي عصور مختلفة تشمل عصر حمورابي وما تلاه من عصور، كالعصر الأشوري والعصر الكلداني.[1]

الفرع الثاني: مصادر قانون حمورابي.

إن المصادر المباشرة لشريعة حمورابي هي القوانين التي سبقت ظهور تلك الشريعة(اصلاحات أوركاجينا،قانون أورنمو،قانون لبث عشتار،قانون أشنونا)، وبعبارة أخرى أن شريعة حمورابي هي عبارة عن تنقيح وتجميع لمواد القوانين السابقة بعد حذف تلك المواد التي لم تعد تنسجم ومصلحة الدولة والسياسة التشريعية فيها، كما أضاف حمورابي إلى شريعته موادا غير موجودة في القوانين السابقة لضرورات المصلحة العامة آنذاك.[2]

الفرع الثالث: مضمون قانون حمورابي.

قسم قانون حمورابي إلى مقدمة ثم 282مادة ثم جاءت الخاتمة، وفيما يلي سوف نقوم بذكر هذه الأقسام أولا ثم القيام بقراءة عصرية لهذا القانون:

أولا: أقسام قانون حمورابي.

1-المقدمة: كتب المقدمة بأسلوب أدبي رائع أقرب إلى الشعر منه إلى النثر، تناول فيها حمورابي الأسباب الموجبة التي دفعته إلى إصدار قانونه، كما تناول تمجيد الآلهة التي اختارته لنشر العدالة فيقول:«آنذاك اسمياني الالهان آنو وأنليل باسمي حمورابي. الأمير التقي الذي يخشى الآلهة. لأوطد العدل في البلاد. لأقضي على الخبيث. والشر. لكي لا يستعبد القوي الضعيف... ولكي ينير البلاد. من أجل خير البشر. أنا حمورابي الراعي المصلح الورع. المنقذ لشعبه من البؤس. الذي ساعد على إظهار الحق. المنتصر على المشاغبين. وضعت القانون بلسان البلاد. لتحقيق خير الناس»، ثم يستعرض حمورابي كل ألقابه وأعماله العسكرية والعمرانية، وطاعته وتقواه.[3]

2-النصوص: تضمن قانون حمورابي 282مادة وقد تناولت مختلف نواحي الحياة العملية المعروفة آنذاك وهي كالآتي:[4]

---

[1]-شعيب أحمد الحمداني: مرجع سابق، ص26. صوفي حسن أبو طلبة: مرجع سابق، ص125-126.

[2]-شعيب أحمد الحمداني: مرجع سابق، ص12.

[3]-شعيب أحمد الحمداني: نفس المرجع، ص28.

[4]-شعيب أحمد الحمداني: نفس المرجع، ص29. صبيح مسكوني: تأريخ القانون العراقي القديم، مطبعة شفيق، بغداد، ط2، سنة1971م، ص13. إبراهيم عبد الكريم الغازي: تأريخ العراق في وادي الرافدين والدولة الرومانية، مطبعة الأزهر، القاهرة-

-**جرائم الادارة القضائية:** وهي الاتهام الكاذب، وشهادة الزور، وتغيير القاضي للأحكام القضائية(المواد1-5).

-**الجرائم المرتكبة ضد الملكية:** وتشمل السرقة، اخفاء الأموال المسروقة، سرقة دار مشتعلة، ايواء الهارب(المواد6-25).

-**أحكام الأراضي والدور:** وتشمل واجبات الزراع، التزاماتهم، جرائم الري، عقد المزارعة...الخ(المواد26-65).

-**أحكام التجارة:** وتتضمن القرض بفائدة، الوكالة، الحانات، نقل البضائع...الخ(المواد88-121).

-**أحكام الزواج:** وتتضمن جرائم التشهير والزنا، أحكام الزواج، الطلاق، أموال الزوجة، ديون الزوجين، الارث، التبني...الخ(المواد127-194).

-**الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص:** الإجهاض، والإيذاء(المواد195-214).

-**أحكام ذوي المهن:** تنظيم أمور الطبيب، البيطري، البناء، أجورهم، مسؤولياتهم(المواد215-240).

-**أحكام الزراعة والري:** وتعالج حالات العامل الزراعي، راعي الماشية، عقد المزارعة، أجور العمال(المواد241-273).

-**أحكام الرقيق:** وتشمل بيع الرقيق(المواد278-282).

3-الخاتمة: وقد كتبت بأسلوب شبيه بأسلوب المواد القانونية، وهي تتضمن خطابا موجها إلى الناس يحثهم فيها حمورابي احترام ما جاء في قانونه، لينالوا مكافأة الالهة، والتهديد بالقصاص لمن لا يحترمه، كما تضمنت الخاتمة القوانين نفسها من حيث شرعيتها، نسبتها إلى حمورابي، ثم تطرقت إلى أهداف القانون، وكيفية الاستفادة منه، ثم أخيرا استنزال لعنات الالهة على كل من يحاول تخريب هذا القانون.[1]

ثانيا: قراءة عصرية لتشريع حمورابي.

مصر، (د.ط)، سنة1973م، ص78. محمود السقا: تأريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار الحمامي للطباعة، القاهرة-مصر، (د.ط)، سنة1972م، ص295.

[1]-شعيب أحمد الحمداني: مرجع سابق، ص29. عامر سليمان: تاريخ العراق القديم، مطبعة جامعة بغداد، (د.ط)، سنة1980م، ج1، ص223.

بالرجوع إلى النصوص الواردة في قانون حمورابي تظهر النقاط المضيئة الكثيرة فيه، حسب التطور التشريعي، وكان سباقا في ذلك حتى أن رجل القانون في العصر الحديث يقف مبهوتا لما توصل إليه هذا القانون، ومن الأمور القانونية الواردة نصوصها فيه نذكر مايلي:[1]

1-تحديد التنظيم القضائي: في الدولة البابلية على درجات ثلاث: القضاة(قضاة المعبد) في الدرجة الأولى على مستوى المدينة، حكام الأقاليم(مجلس القضاة) في الدرجة الثانية على مستوى الإقليم، الملك حمورابي كأول قاضي وأكبر قاضي في الدولة.

2-تنظيم إجراءات الإشهاد: في عقود البيع والشراء والإقراض ومعاملات الأحوال الشخصية(الزواج-أموال الأسرة-التبني-الوصايا...) وتطرق قانون حمورابي إلى الشهادة الكاذبة وشهادة الزور.

3-تنظيم إجراءات حلف اليمين: سواء في حالة الادعاء أمام المحكمة أو اليمين أمام الآلهة أو أمام الشهود، ويتم استحلاف الشهود قبل المحاكمات.

4-التنظيم والمحافظة على الأملاك: عدة نصوص قانونية تحمي أملاك القصر أو الدولة، وأملاك المعابد، والأملاك الفردية التي تعود للأشخاص.

5-إقامة نظام الخدمة العسكرية: أوجد حمورابي نظام خدمة العلم، وهذا الواجب ولو أنه يقوم به الأفراد من الطبقة الاجتماعية(الأحرار) فقط لكنه عمل سبق به حمو رابي مشرعي الدول الحديثة.

6-تقرير نظام الكتابة: في العقود المدنية والتجارية وعقود الزواج والقروض.

7-احتوائه على جملة من المبادئ القانونية: مبدأ القصاص، مبدأ التعويض عن الأضرار بالمال، مبدأ منع الغش، مبدأ العدالة، مبدأ حسن النية في التعامل، مبدأ القوة القاهرة، مبدأ النهي عن افتعال الدعاوى وشهادات الزور.

الفرع الرابع: خصائص قانون حمورابي.

تميزت مدونة حمورابي بعدة خصائص من أهمها:[2]

أولا: أهم وأشهر المدونات الشرقية وأقدمها.

---

[1]-أرزقي العربي أبرباش: مرجع سابق، ص28-29.

[2]-صوفي حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص126-127.